

# الإمارات العربية المتحدة

## أحدث التطورات

2016 إلى 4.6% من هذا الإجمالي في 2017 من خلال زيادة الصادرات غير النفطية في حين بقيت الواردات ثابتة بدون تعيّر نسبياً.

واستمر مصرف الإمارات المركزي تدريجياً في تشديد السياسة النقدية مسائراً زيادات أسعار فائدة مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) منذ ديسمبر/كانون الأول 2016. واستمر القطاع المصرفي في التكيف مع تراجع النمو وارتفاع أسعار الفائدة. وانخفض معدل نمو الائتمان المُقدّم للقطاع الخاص من 3.4% في يونيو/حزيران بالمقارنة بمستواه قبل عام إلى 3.2% في يوليو/تموز، وأدت زيادة متطلبات الاحتفاظ بالسيولة للبنوك إلى الحد من المعروض من السيولة. وتوقّف انخفاض نسبة القروض المتعثرة منذ عام 2015، وزادت القروض التي أُعيدت جدولتها. واستمرت السوق العقارية في مواجهة أوضاع مناوئة بسبب الإفراط في المعروض لاسيما بالنظر إلى التراجع في نمو السكان الوافدين، وضبط إنفاق المالية العامة، وارتفاع أسعار الفائدة، وزيادة سعر الصرف من خلال الارتباط بالدولار.

ولا يشكل الفقر فيما بين المواطنين مسألة تبعث على القلق. ولم يتم بعد تحقيق المواءمة في الأساليب والأجندات الإحصائية التي تستخدمها الإمارات المختلفة لقياس الرفاه على مستوى الدولة. وتُظهر نتائج المسح الاستقصائي للأسر المعيشية للعام 2014/2015 أن متوسط الإنفاق الاستهلاكي الشهري للفرد في الأسرة المواطنة في دبي بلغ 1477 دولاراً (1293 دولاراً للأسر غير المواطنة، و734 دولاراً للأسر الجماعية، و511 دولاراً لمعسكرات العمل). ويقل الإنفاق العائلي في الإمارات الشمالية. وتظهر تقديرات منظمة العمل الدولية أن معدل البطالة منخفض جداً (2.5% في 2017)، و81% من السكان في سن العمل مؤطّفون. لكن ترتفع البطالة في صفوف الشباب (للأعمار 15-24 عاماً)، إذ تبلغ 7.7%. وتقر السلطات باحتمال شعور الطبقة المتوسطة

تشير التقديرات إلى أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الإمارات العربية المتحدة قد تراجع بشدة من 3% في 2016 إلى 0.8% في 2017. وعوّض عن هذا الانكماش الذي تبلغ نسبته 2.5% في إجمالي الناتج المحلي للمحروقات زيادة نسبتها 1.9% في نمو إجمالي الناتج المحلي من غير المحروقات. وانخفض إنتاج النفط بنسبة 3.5%، وتراجع النمو الحقيقي للخدمات بنسبة 0.5% (هبط نمو القطاع العقاري 4.2%). وفي جانب الطلب، عوّض عن انكماش الاستهلاك الخاص وتراجع إجمالي الاستثمارات الرأسمالية الثابتة انتعاش ملحوظ في الاستهلاك الحكومي بالمقارنة بما كان عليه في 2016. وزاد معدل التضخم زيادة طفيفة في 2017 إلى 2% من 1.6% في 2016. وبناء على إصلاحات نظام المالية العامة التي بدأت في 2015 (إصلاح دعم الوقود والكهرباء والمياه وتطبيق رسوم الإنتاج على منتجات التبغ والمشروبات الغازية)، انخفض عجز الموازنة الموحدة للمالية العامة من 2.4% من إجمالي الناتج المحلي في 2016 إلى 1.8% من هذا الإجمالي في 2017 مع انتعاش أسعار النفط الذي أدى إلى زيادة الإيرادات بنسبة 0.5% من إجمالي الناتج المحلي. وانخفض الإنفاق انخفاضاً طفيفاً (0.2% من إجمالي الناتج المحلي). وفي بداية صدمة أسعار النفط، تم تمويل عجز الموازنة من مصادر محلية. ولكن ابتداءً من عام 2016 اتجهت أبوظبي إلى التحويلات من صندوق الثروة السيادية والاستدانة (إصدار سندات بقيمة 5 مليارات دولار في مايو/أيار 2016 و10 مليارات دولار في أكتوبر/تشرين الأول 2017). ويُقدّر أن فائض ميزان الحساب الجاري قد تحسّن من 1.4% من إجمالي الناتج المحلي في

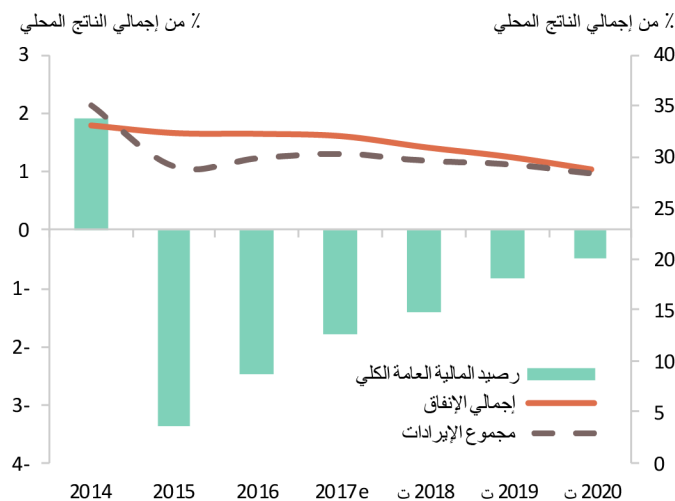
الجدول 1	2017
عدد السكان (بالمليون)	9.4
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	382.6
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	40711
الانتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)	10.9
العمر المتوقع عند الولادة، السنوات	77.3

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أقاليم الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية ملاحظة:

(١) أختتمت قبل مؤشرات التنمية العالمية (2016)

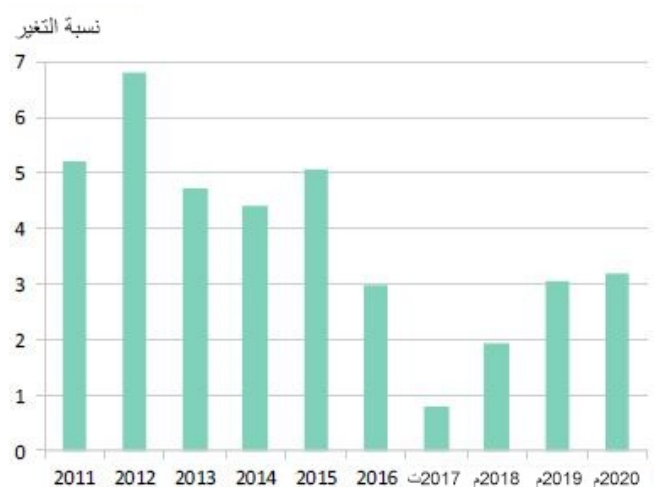
تراجع معدل النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة إلى 0.8% في 2017 بسبب تخفيضات إنتاج النفط التي اتفقت عليها منظمة أوبك والمنتجون من خارجها. ومع ذلك، ساعد انتعاش أسعار النفط على انخفاض عجز الموازنة الموحدة للمالية العامة في 2017، وتحسّن ميزان الحساب الجاري مع زيادة الصادرات غير النفطية. ومن المتوقع أن يزداد تدريجياً معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 3.2% بحلول عام 2020 حينما تنقضي القيود على إنتاج النفط التي اتفقت عليها منظمة أوبك والمنتجون من خارج المنظمة، ومع الزيادة الكبيرة للإنفاق الحكومي على البنية التحتية، وسعي السلطات إلى تحقيق تحفيز اقتصادي من خلال إصلاحات هيكلية.

الشكل 2. الإمارات العربية المتحدة / عمليات الحكومة



المصادر: سلطات الإمارات العربية المتحدة، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الشكل 1 الإمارات العربية المتحدة / معدل نمو إجمالي الناتج المحلي



المصادر: سلطات الإمارات العربية المتحدة، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

بعد الرضا عن أوضاعهم الاقتصادية، وقد قامت بزيادة المخصصات الاجتماعية لتحسين مستوى الرفاهة، والقدرة على تحمل تكاليف السكن، وتقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية للمواطنين.

## الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يرتفع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 2% في 2018 مدفوعاً بالاتفاق المعدل لمنظمة أوبك والمنتجين من خارجها الذي أدى إلى زيادة إنتاج النفط، وابتعاش القطاع غير النفطي. ومن المتوقع أن يصل معدل النمو الاقتصادي إلى 3.2% بحلول عام 2020 من خلال انقضاء اتفاق منظمة أوبك والمنتجين من خارجها، وخطط الحكومة للتحفيز الاقتصادي، والقوة الدافعة من استضافة معرض إكسبو الدولي 2020، وكذلك أن يرتفع معدل التضخم إلى 4.2% في 2018، قبل أن يتراجع إلى 2.5% بحلول عام 2020 مع تضاؤل أثر ضريبة القيمة المضافة.

ومن المتوقع أن ينخفض تدريجياً عجز المالية العامة من 1.4% من إجمالي الناتج المحلي في 2018 إلى 0.5% من هذا الإجمالي بحلول 2020 من جراء ارتفاع أسعار النفط وتطبيق رسوم الإنتاج وضريبة القيمة المضافة. وتشير التوقعات إلى أن فائض ميزان الحساب الجاري سيتحسن في الأمد المتوسط، لكن عوامل زيادة الواردات المتصلة بتطوير البنية التحتية ونمط النمو ستمنع حجم فائض الحساب الجاري من تجاوز المستوى الذي يُنبئ به النموذج الكلاسيكي للادخار المالي لعائدات المحروقات.

سوق العمل والتعليم لتحقيق زيادات في الإنتاجية لاسيما للمواطنين وفي القطاعات التي كانت محمية فيما مضى. وما زالت ديناميات الصناعات التحويلية والتجارة والنقل والسياحة تتأثر بالتطورات العالمية والإقليمية التي لا تزال تشوبها حالة الشك وعدم اليقين. وتتطلب مواجهة هذه التطورات مزيماً من الأسواق/ السياسات المرنة والدعائم التحوطية للمالية العامة.

وتتصل المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها الآفاق الاقتصادية باندلاع نوبات من إجراءات الحماية التجارية، وأوضاع مناوئة لأنشطة القطاع المصرفي، ومثبطات للأيدي العاملة الوافدة بسبب ارتفاع الأعباء الضريبية على الأجانب، وعدم الاستقرار الإقليمي، وهي عوامل قد تؤثر على السياحة وتضعف التجارة وأسعار الموجودات. وتتصل هذه المخاطر على وجه الخصوص بإمارة دبي بالنظر إلى دورها كمركز رئيسي للأنشطة التجارية والمالية واللوجستية. وقد يؤدي تسارع معدل زيادة أسعار الفائدة الأمريكية أو ارتفاع مستويات التقلب في الأسواق المالية إلى زيادة تكاليف الاقتراض على البنوك والكيانات المتصلة بالحكومة، بينما يكشف معرض إكسبو 2020 أيضاً عن المخاطر المتصلة بفائض الطاقة، وأسعار العقارات، والديون. وقد تؤدي مشروعات الاستثمار الكبيرة إذا لم يتم تنفيذها على نحو حصيل إلى مخاطر مالية إضافية على المستوى الكلي للكيانات المرتبطة بالحكومة والبنوك التي تمتلك الحكومة معظمها. ومن أعراض هذه المخاطر قيام مؤسسة التصنيف الائتماني ستاندر أند بورز في الأونة الأخيرة بخفض التصنيف الائتماني لاثنتين من الكيانات المرتبطة بالحكومة في دبي.

وقد دفعت فترة ركود النمو منذ عام 2014 السلطات إلى اتخاذ عدة مبادرات للتحفيز الاقتصادي، تركّزت على الحفاظ على مكانة دولة الإمارات باعتبارها مركزاً اقتصادياً إقليمياً. وأعلنت الحكومة الاتحادية عن عزمها السماح بزيادة الحد الأقصى لملكية الأجانب من غير مواطني مجلس التعاون الخليجي للشركات إلى 100% من 49%. وتشتمل جهود تخفيض تكاليف أنشطة الأعمال على إبدال الضمانات المصرفية لموظفي القطاع الخاص بوثيقة تأمين منخفضة التكلفة، وتعديل متطلبات تأشيرة الدخول لاجتذاب المهنيين المهرة. وتوسعى إمارة دبي أيضاً إلى تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحرير اللوائح التنظيمية. وقد أطلقت إمارة أبوظبي ودبي مبادرات لإحياء نموذج الفعاليات والمؤتمرات والتسويق السياحي، فخصّصت دبي 7 مليارات دولار للبنية التحتية المتصلة بمعرض إكسبو 2020، وأنجزت أبوظبي مشروع معرض لوفر أبوظبي لتعزيز صورتها باعتبارها مقصداً للسياح. وتم الاتفاق على رؤية مشتركة بين الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تُشير إلى الأهمية المتزايدة لهذه العلاقة الثنائية في إطار مجلس التعاون الخليجي.

## المخاطر والتحديات

يتصل التحدي الاقتصادي الرئيسي الذي تواجهه دولة الإمارات بقدرتها على تعديل نموذجها الناجح للتنويع الاقتصادي في مواجهة المنافسة المتزايدة فيما بين مراكز الخدمات. وسيطلب تحقيق مزيد من التنويع الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص تعميق إصلاحات

### الجدول 2 المملكة العربية السعودية / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقير

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	
3.2	3.0	2.0	0.8	3.0	5.1	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
3.3	3.2	2.8	-1.3	1.6	-19.1	الاستهلاك الخاص
3.6	3.7	3.6	3.4	-1.1	-3.0	الاستهلاك الحكومي
4.2	4.0	3.8	0.6	8.8	4.3	استثمارات إجمالي رأس المال الثابت
3.7	3.4	1.3	0.5	3.4	5.2	الصادرات، السلع والخدمات
3.6	3.2	1.4	-1.0	2.7	-5.7	الواردات، السلع والخدمات
3.2	3.0	-0.2	0.8	3.0	5.1	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
3.2	3.3	2.8	3.0	3.4	1.3	الزراعة
3.8	3.6	1.8	-1.7	3.1	5.3	الصناعة
2.8	2.6	2.1	2.4	2.9	5.0	الخدمات
2.5	2.5	4.2	2.0	1.6	4.1	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
4.4	5.1	5.3	4.6	1.4	4.9	ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
-0.5	-0.8	-1.4	-1.8	-2.4	-3.5	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تنبؤات.